أحوال الساحة الصومالية

تصور عام عن الجذور المنهجية للمأساة الراهنة

أبو أسماء الصومالي

رمضان 1436 هـ - يوليو 2015م

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا" (النساء/ 135)،

والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد

فهذه الورقة تبيان لحال ساحة الجهاد الصومالي والأدواء التي حلت بها، وقد تناول هذا الموضوع كتابة قبل العبد الفقير جملة من المجاهدين والمشايخ مهاجرين وأنصار، انتشرت رسائلهم في الشبكة العنكبوتية والمنتديات قبل سنوات، ولهذا فإن هذه الورقة تمثل إضافة لما سبقها، ومعظم الحقائق الواردة فيها مذكورة فيما سبقها.

ورغم أن جل ما تتضمنه هذه الورقة من حقائق قد سبق ذكرها فيما سبق، إلا أنها تتناول الموضوع من زاوية منهجية أكثر منها سرد أحداث ومظالم حاصلة، في محاولة لإرساء تصور واضح للأحبة القراء عن الأسس المنهجية التي أفرزت واقع الساحة اليوم، إذ يرى الكاتب أن المظاهر التي طفحت بها رسائل الإخوة المحتجين ليست إلا آثارا لأدواء في المنهج، متى عُمِدَ إلى مداواتها زالت المظاهر كلها أو غالبها.

ونكتب هذه الورقة رغبة في النصيحة والإصلاح وسعيا لردم الهوة الكبيرة بين واقع الساحة وتصور مجاهدي العالم عنها، وعلى ذلك – كما نحسب - كانت نية من سبقونا في الكتابة وتكلموا جهرا أو سرا، فهم وإن أسيئ الظن بهم من قبل الكثرة الغالبة إلا أنه لم يخرجهم من صمتهم إلا استشعارهم للخطر المحدق على مشروع بُذِلَ فيه من تضحيات الأمة ما بُذِل، ومما لا شك فيه، وإن اختلفنا أو اتفقنا مع وسائل نشرهم لآرائهم، أنه لم يوقع الساحة – مثل غيرها من ساحات الجهاد– فيما هي فيه إلا الإحجام عن مواجهة الأمراض وتسويف تطبيبها ، حتى استفحلت.

نسأل الله أن يبرم لهذه الساحة أمر رشد، ويوفقنا لما يحب ويرضى.

فهرس

"الأمة غارقة بشكل كبير في منهج التبرير إلا من رحم الله وما أوقعها هو أنها لم تكن تعمل بمنهج النقد".

الإمام أسامة ابن لادن تقبله الله.

(من الدفعة الثانية من رسائل أبوت آباد)

توطئة:

إن موقع الصومال الإستراتيجي وطبيعة شعبها المسلم، جعلاها على مر الأزمان ثغرا يحسب له الأعداء ألف حساب، وجعلا رجالاتها الفيلق الحامي للبوابة الجنوبية لبلاد الإسلام، وانتبه لذلك قادات العمل الجهادي المعاصر كالإمام أسامة، وعلى هذا الأساس كانت الصومال من أولى جبهات الجهاد العالمي المعاصر ضد الكفر العالمي إذ شهدت سنة 1993 أول مواجهة ميدانية بين قاعدة الجهاد وأمريكا .

وقد مر العمل الجهادي بمراحل عدة، تميزت بالفوضى التنظيمية وقلة الخبرة حتى جاءت اللحظة الفارقة سنة 2006 التي حدثت فيها نقلة نوعية استمرت قرابة الأربع سنوات، اشتد بعدها عود حركة الجهاد مكتسبا صلابة مستدامة أمام غارات قوى الإحتلال وحملاتهم، حتى بات المراقب المدقق لا يخشى على الجهاد في الصومال أن يناله الضعف والتفكك من حملة عسكرية من قوات الإحتلال أو استهداف جوي أمريكي لرجالها.

ولكن الرياح لم تجر بما اشتهته السفن، فقد نمت – بالتوزاي مع نمو الحركة التنظيمي – مظالم داخلية وأخطاء منهجية وعملية، بدأت طفيفة لكنها بالإهمال والتغاضي عظمت واستفحلت، حتى انتبه لها القادة والأفراد ولكن بعد فوات الأوان.

إن الله سبحانه وتعالى لم يَستَبقِنا لنعيش تجارب جهادية خلت أو نقرأ عنها إلا لنستفيد منها ونتعلم من أخطاءها، وقد علمتنا تجارب الجزائر والعراق وغيرها، أن مستصغر الشرر من الأخطاء المنهجية والعملية قد ينمو لنار عظيمة تأتي على كل الساحة وتحرق مكتسباتها وتضيع دماء آلاف من المجاهدين وعامة المسلمين وتضحياتهم.

تتباين مشاكل الساحة وأمراضها، فأشملها **غياب الشورى**، التي تولد عنها تراجع دور أهل العلم، وتهميش كل صوت مختلف في وجهات النظر، وهذا ما أفرز قسما كبيرا من المظالم التي لحقت بعامة المجاهدين وقياداتهم ومشايخهم، التي منها القمع الذي جاءت معه ظاهر **التعذيب والإخفاء القسري**.

ومنها **الغلو** الذي اتخذ مظاهر عدة كالمغالطة في مسألة **البيعة** وما ترتب عن ذلك من كوارث في الفهم الفقهي والتنزيلات العملية، و**التوسع بالتترس** الذي أنتج أخطاء فادحة في العمليات الإستشهادية والتفجيرية.

ومنها التأصيلات الفاسدة لمفهوم **المصلحة**، الذي منها "القتل للمصلحة"، وانتهاج سياسة الكذب والترقيع لا التصحيح أمام بعض الأخطاء حين انكشافها للعامة، والتعامل مع الحركات المجاهدة الأخرى – قبل انحلالها – بمنطق القوة والتصفية لا الأخوة، وغيرها.

ويدرك أهل الخبرة (ورأينا معاينة هنا كما سيتبين في قادم السطور)، أن الأعداء حالما يفشلون في كسر جدار المناعة الخارجي للحركات المجاهدة عسكريا وأمنيا يبدأون باستغلال مشاكل الداخل واستثمار الأخطاء والإنحرافات التي يؤدي استفحالها في النهاية؛ لتآكل داخلي يشغل عن المعركة الأهم كما حال النصيرية مع الدولة والفصائل المجاهدة، أو صدام مع المجتمع المحلي من عامة المسلمين كما حدث من تأليب قبائل الأنبار على دولة العراق الإسلامية ومن ثم تأسيس الصحوات، أو توحش في المنهج والعمل ينزع الشرعية الأخلاقية عن الجهاد والمجاهدين كما في التجربة الجزائرية.

فكم يا ترى ستخسر الأمة والحركة الجهادية العالمية بفساد جهاد الصومال، وكم يا ترى يستفيد من ذلك الكفر العالمي وأدوات مشروع الهيمنة المحلية والإقليمية؟!

الشورى: (تغييبها، وما ترتب على ذلك من آثار)

الشورى كما قرر أهل العلم من مبادئ الإسلام الإساسية، إذ أمر الله سبحانه وتعالى رسوله بها مع ما أيده به من وحي منزل، يقول تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ" (آل عمران/159).

وقد قامت حركة الشباب المجاهدين على مسار شوري اجتمع خلاله قيادات وكوادر العمل من أبناء فكر الجهاد العالمي من مهاجرين وأنصار في اجتماعات مطولة فترة المحاكم تمخض عنها إعلان للتنظيم وأجهزته ومنها مجلس حل وعقد، وضم المجلس ثلة من الرعيل الأول أصحاب العلم والخبرة، وخارج تلك الآلية - المجلس - لم يوجد شعور باستفراد بقرار أو استقطاب في كوادر العمل يقسمهم لمقربين في البطانة مرضي عنه ومهمشين مغضوب عليه.

لكن ذلك الواقع بدأ في التغير بالتدريج، فالشورى كسمت عام في الأوساط القيادية بدأت تقل، وتدهور الوضع بعد تحول مجلس الحل والعقد إلى آلية صورية لا فعالية لها على أرض الواقع بسبب الإستخفاف بقرارته المستندة لبحوث علمية من قبل القيادة، بل واعتماد قرارات مناقضة لا يتجشم الأمير مشقة تقديم بحوث تدعمه للمجلس، حتى انتهى إلى موت سريري، بعزل أميره وتركه في ذلك الحال.

والحال كذلك، بيايعت حركة الشباب تنظيم القاعدة وأميره الشيخ أيمن الظواهري - حفظه الله - فكان من توجيهاته القيمة للمجاهدين في الصومال والتي أرفقها رسالة إعلان قبول البيعة: "**أن ينشروا العدل ويبسطوا الشورى بين كل فئات الأمة المسلمة حتى تكون لهم خلقا وعادة وسمتا**".

وقد استبشرنا بالبيعة خيرا وزادتنا وصايا قيادة الجهاد تفاؤلا بالإصلاح، لكن وللأسف الشديد لم تغير تلك البيعة ولا هذه الوصايا من المسار الذي سلكته قيادة الجهاد في الصومال قيد أنملة، وواصل انحداره كما في السابق.

لقد انتج غياب الشورى في الحركة ثقافة استبداد عمت الوسط الحركي، فالرأي رأي الأمير لا معقب له وأبعد كبار قيادات الحركة أعضاء الشورى وغيرهم من الصورة، وسعيا لترسيخ ذلك عمدت قيادة التنظيم إلى تضخيم دور الأمنيين حتى تحول الجهاز الأمني لسيف مسلط تُقمَع به الأصوات النشاز، ونزعم أن استدخال القيادة للجهاز الأمني في قمعها للأصوات الناقدة يمثل أخطر تداعيات الإستبداد في الواقع الجهادي الصومالي، خصوصا مع جعله ذا حصانة واقعية أمام القضاء نظرا لتضخيمه وإعطاءه أكبر من حجمه داخل أروقة الحركة.

هذا القمع "الأمنياتي" اتخذ أشكالا متنوعة لعل أخطرها السجون السرية والتصفية، أما السجون السرية، فهي مقرات تابعة للجهاز الأمني يحتجز فيها معتَقَلو الجهاز سواء أكانو معارضين للقيادة أم متهمون بقضايا أمنية من عامة المسلمين، وأخطر ما فيها عدم خضوعها لمراقبة القضاء وممارسة التعذيب فيها بشكل ممنهج، ما جعلها أشبه بأقبية التعذيب السرية التي تديرها مخابرات أمريكا في مناطق سيطرة الحكومة العملية.

وأما التصفية، فستناولها تحت بنود الغلو باتخاذ المصلحة ذريعة للقتل نظرا لكونها أثرا لهذا البند.

الإنحراف المنهجي والغلو: (تعطيل الشرع، الغلو في البيعة، والعمليات، التأصيلات الفاسدة للمصلحة)

تعطيل الشرع:

إن الله إنما أنزل شريعته لنتَّبِعَها وننقاد لها، لا أن نُتبِعها لرغباتنا ونطَيِّعها لآرائنا، ومعلوم أن المبتدعة من أهل الأهواء هم من يَتَّصِفُون بذلك، وقد ثبت لكل مبصر في الساحة أن قيادة الجهاد في الصومال قد اتصفت بذلك، فتقرر الأمر وتَشَرُعُ فيه ثم تبحث له المسوغات الشرعية، ويأتي المشايخ والمجاهدون مطالبين بمحكمة شرعية تفصل في نزاع مع القيادة فيُماطَلون، أو قد تحكم المحكمة بالحكم فيُرفَض تطبيقه.

ولعل أبرز وأوضح مثال على ذلك قصة محكمة التحكيم بين المشايخ أبي بكر الزيلعي ومختار أبو منصور وفؤاد محمد خلف وبين الأمير أبي الزبير- تقبل الله الراحلين منهم وحفظ الأحياء - فقد عين الأمير برضى المشايخ الشيخ زبير المهاجر عضو الشورى قاضيا للفصل في النزاع حول قضايا منها خطوة الأمير في عزل أمير مجلس الحل والعقد (الشورى) وتركه كذلك، ما عنى اغتيالا غير مباشر للمجلس ودوره، وتضمنت كذلك مظالم أخرى تدخل في نفس السياق، لكن قرارات القاضي ضربت بعرض الحائط وماطل الأمير الزبير في الإجابة عن استفساراته في هذه المسائل وغيرها حتى يئس من الحصول على تجاوب ولو برسالة شفهية ناهيك عن مقابلته بشفافية وتوضيح الأمور له، ما حدا بالشيخ زبير المهاجر إبراء للذمة بكتابة رسالته المشهورة "**نعم هناك مشاكل!**"، ومما ورد فيها غير قصة التحكيم من تعطيل للشريعة، وفاة أحد المهاجرين في سجون الأمنيين جراء التعذيب، ومن ثم عدم تقديم المسئولين عن ذلك للقضاء والمحاسبة.

وبعد فترة أعاد الشيخ زبير المناشدة من خلال البيان المنشور على الشبكة العنكبوتية "**طلب محاكمة مع أمير حركة الشباب المجاهدين**" والذي ذهب أيضا أدراج الرياح، هو ومناشداته من حسابه على التويتر قبل أن تبتلعه السجون السرية وينقطع خبره.

الشريعة الإسلامية وتطبيقها كل لا يتجزأ وعلى هذا حملنا وحمل ملايين من أبناء الأمة سلاحهم وقدموا أرواحهم، أفبعد ذلك يجتزأ أهل الجهاد الشريعةَ مقتصرين تطبيقها في العامة والضعفاء معطلين إياها تجاه المستندين لركن القيادة الشديد؟!

الغلو في مسألة البيعة:

من المسائل الخطيرة التي تم التعامل معها باستصغار في الساحة، مسألة البيعة، فالخلط الحاصل في فهمها في صفوف عامة المجاهدين وقيادتهم كبير – وهذا لا نعممه بإطلاقٍ بل نقول بغلبته – وهذا لعدم الأخذ به بجدية في بادئ الأمر حتى اليوم، والأمر منتشر حتى ليَقطَعُ المسيئ بالظن أن الإبقاء على الخلط مقصود "لحاجة في نفس يعقوب"، ولكنا نحسن الظن ونعتبر الأمر جزءا من قلة النضج العام الذي تمتحن به الجماعات العاملة للإسلام عامة والمجاهدة خاصة، والذي يؤدي بها إلى ألا ترى في بعض الأمور عظيم خطر لعدم اتصالها بالنشاط الميداني العملي المحسوس.

ومن أهم آثار هذا المشكل، **أن بيعة أمير الحركة خاصة في التنظير وعامة في التطبيق**، وذلك في امتداد لسياق الإستبداد، وقد نقل المشايخ زبير المهاجر وأبي منصور الأمريكي، في رسائلهم المفتوحة بعضا من الشواهد في هذا الباب، حتى نقل الأول في رسالته المعنونة "**نعم هناك مشاكل!**" – وشهد به مجاهدون كُثُر حضروا الواقعة - قول الناطق العسكري للحركة عبد العزيز أبو مصعب بأن "**أي مهاجر يخرج ويرجع من الصومال بدون إذن الأمير هو مرتد خارج عن دائرة الإسلام!**" وثار سجال في الموضوع انتهى للاشيئ رغم خطورته البالغة، وقد تعددت القضايا المتعلقة بهذا الأمر وجاوزت حد الإحاطة بها، وآخرها اعتقال طالب علم مهاجر وأهله بتهمة محاولة مغادرة البلاد، والله المستعان.

وقد قرر أهل العلم أن بيعة الجماعات العاملة للإسلام من صنف البيعات الخاصة لا يأثم أو يكفر التارك لها أو المتحلل منها، إذ أن تلك التنظيمات جماعات من المسلمين لا جماعة المسلمين، فمن الغلو والفساد في الفهم تخوين وتكفير ومعاقبة من يختار الرجوع والعودة لبلده أو الهجرة لساحة أخرى.

ومن مظاهر ذلك، إلزام عامة المسلمين بدفع الزكاة للحركة وقتالهم عليها، رغم أن الحركة لم تعلن نفسها إمارة أو دولة إسلامية ناهيك عن إمامة عظمى.

وفي هذا الصدد نرى تباينا كبير بين منهج القاعدة في هذا الصدد ومنهج التنظيم في الصومال، الذي ارتأى ألا يواجه هذا المشكل – كغيره من الإشكاليات - بالتأصيل الشرعي، كما سارعت لذلك باقي الفروع في مغرب الإسلام وجزيرة العرب والشام فور اندلاع الإقتتال في الساحات على مسائل ذات علاقة.

الغلو في العمليات: (التوسع في التترس ، ضعف السياسة الشرع في الإستهداف)

أ- التوسع في التترس:

إن الجماعات المسلمة التي ارتأت القتال سبيلا لإعادة عز الأمة وكرامتها وعلى رأسها تنظيم قاعدة الجهاد، اختارت "ذات الشوكة" وطريق العزيمة الشاق، وتأتي مع مشاق هذا الطريق مخاطر جمة، فالديار التي تحارب فيها الجماعات المجاهدة وإن علا فيها الباطل وساد إلا أنها آهلة بالمسلمين عامرة بهم، وعلى هذا ثقلت المسئولية الملقاة على كاهل المجاهدين بالاحتراز والتثبت والإجتهاد في صيانة دماء المسلمين ممن كتب عليهم العيش وسط المعامع.

وقد تكلم أهل العلم في الموضوع وما يخصه من أحكام كمسألة التترس، ومن جملة ما قرروه فيها أن التترس ليس أصلا جائزا لذاته بل استثناء يُجَوَّزَ للضرورة، ووضعوا لذلك شروطا منها أن يكون حال الإلتحام، وتحاشي ضرب الترس قدر الإمكان، وقطع أو غلبة الظن بتحصل المصلحة المرجوة، وكونها آنية، ومن الضوابط المهمة ما ذكره الشيخ أبو يحيى الليبي – تقبله الله – في رسالته "**التترس في الجهاد المعاصر**"

أنه "**لا يكفي – فيما يظهر والله أعلم – التعليل بخوف الضرر العام الشامل الواقع من احتلال الكفار لبلدان المسلمين واعتبار حالات وجود أفراد الاحتلال جميعها بين المسلمين هي من قبيل مسألة التترس التي ذكرها الفقهاء، بل لا بد من النظر في كل حالة بعينها وحصر المصالح المتوخاة من ورائها ومعرفة مدى الأضرار الحقيقية التي يرد إزالتها من ضرب الهدف العسكري المقصود في تلك العملية وذلك مع استحضار الضوابط والقيود التي ذكرها الفقهاء**" انتهى كلامه.

لكن العمليات في الساحة لا تنطبق عليها تلك الضوابط والقيود، فبعيدا عن غياب التأصيل الشرعي السليم للمسألة، شاع نوع مستجد من العمليات أشبه ما يكون بـ "ضربات التوقيع" الأمريكية التي لا هدف محدد لها من القصف غير القصف، ألا وهي ضرب المطاعم الكبيرة التي افتتحت في مقديشو في السنوات الأخيرة بالمفخخات، بحجة أنه يرتادها مسئولون من الحكومة وأجهزتها العميلة، مع عدم وجود هدف محدد لحظة التنفيذ كاجتماع أفراد مستهدفين فيه أو تواجد شخصية مسؤولة فيه.

فالثابت أن تلك المطاعم تكتظ بعامة أهل مقديشو المسلمين وتواجد فرد وبضعة افراد فيه من العملاء والجواسيس أمر حادث، والأكيد أنه لم يتحقق في أي من تلك العمليات هدف أمني أو عسكري إلا ما ندر مع خسائر جمة في صفوف المسلمين، كما ثبت سهولة اغتيال هؤلاء الأفراد - الذين تفجر المطاعم بحجة تترسهم بها - من قبل مفارز المجاهدين الأمنية المنتشرة في أحياء مقديشو والتي تقتل أرفع المسئولين في وضح النهار بلا مشاكل، فهل رخُصَت لدينا أنفس شبابنا الباذل روحه حتى نقتلها في مثل تلك العمليات التي تحيط بها الشبهات من كل جانب؟! وهل رخصت لدينا دماء المسلمين حتى نريقا في "استشهاديات توقيع"؟!

إن مثل تلك العمليات وإقرارنا لها تعبير عن ضرب للشروط والضوابط الشرعية المقررة بعرض الحائط واستهانة غير مسبوقة في تاريخ الساحة بالدماء التي خرجنا للذود عنها، دماء الشعب الصومالي الصامد المجاهد.

إلى جانب ذلك النمط لا ننسى أن نذكر ضربة حفل تخرج كلية الطب بفندق شامو سنة 1430، التي راح ضحيتها العشرات من خريجي الطب إلى جانب 4 وزراء في حكومة شريف العميلة كانو المستهدفين في الهجوم، نعم نفت الحركة مسؤوليتها عن الهجوم، وليس لسبب آخر، غير أن القادة شعروا بسوء التدبير الفاحش الذي وقع، وبدل الإعتذار الشجاع كما فعلت قاعدة الجهاد في جزيرة العرب بلسان الشيخ أبي هريرة، بادرت الحركة للإنكار.

لقد ناشد الإمام أسامة رحمه الله قيادة الجهاد في الصومال البحث عن بديل لضرب معسكرات القوات الأفريقية الغازية، يخفف عن المسلمين قصفهم الإنتقامي للأسواق والأحياء والتركيز في العمل النوعي بدل العمليات الروتينية الدامية، وهذا مع تحقق أغلب شروط التترس في تلك الغارات، فهل يا ترى نحن على نهج أسامة ونحن نضرب مطاعم بالمفخخات بلا ضرورة داعية، ولامصلحة مقطوع بها أو غالب الظن بحصولها، ولا التحام مع عدو؟! لا والله.

ضعف السياسة الشرعية في الإستهداف:

من المعلوم أن أي نظام يسيطر على منطقة معينة يحتك معه سكانها عبر ما يقدمه من خدمات، وهذا بغض النظر صحة الأساس الذي قام عليه أو بطلانه.

فالحكومة العميلة رغم قيامها بدبابات المحتل، إلا أن عامة المسلمين لا يخلون من التعامل معها في الوزارات والدوائر الخدمية وما إلى ذلك، ، إذ تتحول تلك السلطات وإن عميلة ومرتدة إلى أمر واقع أمام الشعوب المسلمة، لا مناص لهم ولا بد من التعامل معها، فيحسن لذلك بالقائمين على الجهاد ألا يتعاملوا مع ضرب مقارها بسطحية بل بسياسة شرعية يراعون فيها المصالح ويسدون بها أبواب المفاسد، كحصر الإستهداف بالأهداف "السيادية" الأمنية والعسكرية التي تتورط مباشرة في العمل ضد المجاهدين، وتفادي ضرب الوزارات والدوائر الخدمية كالتعليم والصحة والجوازات وغيرها مما يستفيد منه عامة

المسلمين في تسيير شؤون حياتهم، وغير ذلك، ولا يخفى عليكم أن منهج تنظيم القاعدة المبثوث في رسائل القيادة للأفرع يتنى ذلك التوجه بشكل واضح.

هذه العقلية غائبة أيضا، ففي ذي القعدة 1432هـ الموافق أكتوبر 2011 قاد استشهادي عربته المفخخة لداخل مجمع الوزرات الخدمية (التعليم، الشباب والرياضية، الصحة) في كيلومتر4 وسط مقديشو، أثناء تجمع مئات الطلبة فيها ممن كان يسعون للفوز بمنح للدراسة في تركيا ، وقتل في العملية قرابة التسعون.

نعم الوزرات هي جزء من هيكل النظام العميل، والمبتعثون لتركيا عائدون بعقول معبئة بالفكر السقيم، لكن هل نعالج هذا وذاك بشاحنة مفخخة؟ هل تصلح دماء عشرات الطلبة والأخ الإستشهادي نفسه إضافة لقلوب أهلنا وتصورهم عنا وعما نمثله من جهاد للمقايضة لقاء زخم الإعلامي نستعيده بعد شهرين من الإنحياز من العاصمة وضربة نفسية التي نلحقها بالحكومة وأسيادها؟!

التأصيلات الفاسدة للمصلحة: (الكذب، الفجور في الخصومة، واستحلال الدم)

قال الشاعر: (وإذا أصيب القوم في أخلاقهم # فأقم عليهم مأتما وعويلا)

ابتليت الحركة الإسلامية في الساحة الصومالية بانتهاك المعايير الأخلاقية واستحلال الكذب والفجور في الخصومة بحجج واهية من تحصيل المصالح المتوهمة.

فكم من مجاهد فاضل لم نعلم منه إلا كل خير، لم يساير القيادة في نهجها، فسجن بتهمة العمالة وعذب لها ونشر في الأصقاع أن الجرم عليه ثبت، وهو بريئ منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب؟!

متى تورط شخص من المجاهدين في مشكلة مع الإدارة يبدأ اغتيال الشخصية له، من تفسيقه وكيل الشتائم له والحط من قدره، إلى تخوينه واتهامه العمالة، ولا حاجة لذكر أن العمالة تستتبع الردة

للموالاة كما ذهب أغلب علماء الجهاد في هذا الزمن، لكن لا يُلقى لذلك بالا وتوزع الإتهامات من غير تورع.

فبعد الضجة الإعلامية التي تبعت حديث القادة أبي منصور الأمريكي والشيخ الزيلعي وغيرهم في الإعلام، بدأ شحن منظم لنفوس عامة المجاهدين ضدهم داخل الحركة، واتُّهِم المشايخ الذين عرفنا وعرف القاصي والداني سبقهم وفضلهم وجهادهم ودعوتهم بالعمالة وخدمة الصليبيين والمرتدين لمجرد اختلاف المنهجي والسياسي معهم، من غير تقدير لأفضالهم العظيمة على الجهاد الصومالي، فعلى سبيل المثال نفر الأخ عمر حمامي (أبي منصور الأمريكي) رحمه الله للساحة أيام المحاكم وبعد الإنحياز الكبير انخرط مع معسكرات الإخوة في حركة الشباب المجاهدين وتحول في مدة وجيزة إلى مدرب وقائد عسكري، شارك في فتح باي وبكول، وبعد هزيمة المحتل الإثيوبي وافتتاح جبهات مقديشو ضد الأفارقة والحكومة العميلة أسند للشيخ إمارة جيش المهاجرين ثم إمارة جبهات مقديشو كلها، وعين في الشورى أيضا.

بينما لا يسع ذكر مناقب الشيخ إبراهيم حاجي جامع الأفغاني (أبو بكر الزيعلي) رحمه الله صفحة أو صفحتان، العالم القائد المحنك صاحب الرؤية بعيدة المدى، والذي كنا نعده قائد الحركة الجهادية المرتقب بعد الأمير أبي الزبير فقد كان من السابقين في الالتحاق بحركة الجهاد العالمي والهجرة لمهدها خراسان العز، وشارك في أولى موجات الجهاد في الساحة الصومالية وفي تأسيس حركة الشباب المجاهدين وإرساء الأركان لبعض أهم أجهزتها.

ولو تخاصمنا مع أمثال هؤلاء بل ولو أخطأو وتمردوا – فرضا – هل يصح منا أن نفجر في الخصومة معهم ونغتال شخصياتهم بالصاق التهم لهم وحرق أفضالهم وإسقاطهم وشحن نفوس صغار المجاهدين ضدهم؟

لكن الأمر لم يقتصر عند ذلك – ووددنا لو فعل – لكنه تجاوز لاستحلال الدم به، أو ما يمكن أن نطلق عليه "**القتل بالمصلحة**".

لقد تم قتل الشيخ الزيلعي والمعلم برهان بدم بارد وهما عزل لأنهما اختارا الحديث بصوت عالي وتفجير الأزمة الداخلية على الإعلام في وجه القيادة، إذ لم يقض قاضٍ بإعدامهم، ولا قتلوا في اشتباك بشهادة كل من تواجد في مدينة براوه من المجاهدين عشية تلك العملية الأمنية.

لقد تجاوز الأمر أيضا قتل المصلحة، حتى بلغ **التسبب بالوقوع في أيدي الكفار عمدا للمصلحة**، عبر إجبار بعض الإخوة بالخروج من الصومال إلى دول الجوار عبر الحدود، بعد الحكم عليهم بالنفي، مع التأكد أنهم واقعين لا محالة في الأسر، منهم من خطف من المخابرات وابتلعته سجون أمريكا السرية ومنهم من حوكم في البلاد التي هاجر منها بأوروبا وحكم عليه بالسجن لسنين، وقد يحدث ذلك بطريقة أخرى عبر التضييق على الإخوة الراغبين في الرحيل للهجرة أو لحاجة أخرى في نفسهم بإجبارهم على سلوك طريق واحد من خلال كينيا، وهو طريق خطر محروق وقع بعض الإخوة منذ سنوات وهم يسافرون فيه في الأسر، ولا يُقبَل من الأخ الراغب في السفر طريقا آخر، تضييقا عليه ومحاولة لإجباره على البقاء.

نعم حسمت الضجة الداخلية في الحركة من قبل الأمير أبي الزبير وإدارته وانقشع غبار الخلاف الذي خرج للإعلام، ولكن تم حسم ذلك بإسالة دماء حرام وفجور بالخصومة عظيم وسجون سرية فيها من التعذيب وسوء المعاملة ما الله به عليم، نعم إستُعِيدَ استقرار الوضع الداخلي للحركة لكن بطريقة غير أخلاقية، وليست من الإسلام في شيئ – على حد علم العبد الفقير - وسيلة غير مشروعة لغاية مشروعة، إذ لا تبرر الثانية الأولى، بل لا بد من مشروعية كليهما، لكن مسار الأحداث يقول لنا بوضوح أن نهج القيادة هنا قائم حرفيا على أساس أن **الغاية تبرر الوسيلة**، والله المستعان.

ويا ترى علاما اختلفنا عمن باع الأرض للمحتل بحجة تحصيل مصلحة إحلال السلام وحقن الدماء، ونحن نستحل الدماء الحرام والفجور بالخصومة بحجة تحصيل مصلحة حماية التنظيم من التفكك؟!

أزمة المهاجرين:

في أي ساحة من ساح الجهاد العالمي نجد مجتمعا من المهاجرين سواء أكان ذائبا في التنظيم المحلي وجزءا عضويا منه، أو مستقلا عنه، وبعد انحياز المحاكم ودخول الأحباش وما أعقبه من تمايز في الصفوف دخل المهاجرون جميعا تحت عباءة حركة الشباب المجاهدين.

وقد كان يطمح المهاجرون لتأسيس إدراة خاصة بهم، نظرا لتجربتهم في تسلط إدارة الأنصار بمعسكر كامبوني بقيادة الشيخ الوالد حسن تركي، الذي على أفضاله الكبيرة على المهاجرين، كان لا يرى ترك حرية القرار والإدارة للمهاجرين لاجتهاد رآه، غفر الله ورحمه وجزاه عنا خيرا. وهذا ما ضاق به الإخوة ذرعا يومها.

وبعد الدخول في حركة الشباب، عُيِّن عضو القاعدة القائد اصالح النبهاني تقبله الله أميرا للمهاجرين ينسق بينهم وبين إدارة الحركة، وكانت طامحا لتأسيس كيان مستقل من المهاجرين يتفرغ للعمليات الخارجية، ويعيد الحياة لعمليات قاعدة الجهاد بشرق أفريقيا التي أصيبت بالفتور لظروف الواقع بعد عمليتي المنتجع السياحي والطائرة الإسرائيلية بكينيا عام 2002، ولهذه الرؤية دافعها المفهوم ألا وهو كون الأخ صالح آخر عضو مستقر في الصومال من رجال القاعدة، رغم تواجد القائد فاضل القمري مسئول القاعدة بشرق أفريقيا، في المنطقة من غير استقرار في الصومال، وكان للأنصار بقيادة الأمير أبي الزبير رؤية مفادها تفريغ المهاجرين للمعركة المحلية ودمجهم كليا في نظام الأنصار، ودوافعهم في ذلك مفهومة أيضا وهي تخوفهم – الناتج عن الطبع البشري – من نشوء كيان قوي للمهاجرين يغطي عليهم وعلى احتياجاتهم.

لكن إدارة الحركة اتخذت مسارا غير نظيف للوصول إلى مبتغاها في ذلك الصدد، فعَمَدَت لتفكيك المهاجرين وتعيين أمير منهم من غير اختيارهم له، ومن ثم التضييق على المؤثرين منهم في السعي للرؤية السابقة الذكر، وأولهم الشيخ أبي منصور الأمريكي.

وصل الأمر لحد وقوف إدارة الحركة ضد مشاريع جهادية تخدم الجهاد العالمي، كمقترح الشهيد كما نحسبه فاضل القمري باستغلال جبال جولس بشمال شرق البلاد ومناطق نائية بجنوب غربها في إقامة معسكرات مخصصة لملف العمليات الخارجية، وأيضا تململها بشكل واضح وبلسان الأمير الزبير أثناء بعض جلسات الشورى عن إعلان بيعة القاعدة بحجة عدم مواتاة الظروف، وكل ذلك لتخوفٍ من تعاظم كيان المهاجرين الذي كان يقوم عليه قادة ومعلمون مبايِعُون للقاعدة خارج سلطة الحركة.

وقد تم للمفارقة تفعيل كلا الملفين – مع استثناء أن جبهة جولس بعد تفعليها لم تعن بالعمل الخارجي – وذلك بعد ان انتهى تماما تأثير رجال القاعدة (فاضل وصالح ورجالهما) في الساحة.

وبعد أن قُضِيَ الأمر بذوبانٍ كاملٍ للمهاجرين في إدارة الأنصار، وقع ما كان يخشاه المهاجرون يوم سعوا للاستقلال، إذ بدأو يعانون من تعسف الإدارة الشديد تجاههم، تعسف يبدأ في المضافات التي تحولت إلى إقامات جبرية وسجون غير مباشرة يطول بالمهاجر فيها المقام حتى يقترب من الإضطراب النفسي، ولا ينتهي في التضييق على نشاط الإخوة ومنعهم من مزاولة ما يريدون من مهن لأسباب غير مفهومة، فطبيب مهاجر يمنع من مزاولة الطب، وطالب علم يمنع من الخطابة، وكهذا.

وهنا لا نقول بأن المهاجرين كانو ضحية كيان الأنصار ككل، بل كانو ضحية إدارة الحركة فحسب الممثلة بالشيخ أبي الزبير ومساعديه، ويشهد الله أن وقف كبار الأنصار للذب عن المهاجرين وحل مظالمهم، ولا أدل على ذلك الفتوى الصادرة بشأن محاولات اغتيال الأخ أبي منصور الأمريكي رحمه الله والتي وقع عليها أربعة من أكبر مشايخ وقادة الجهاد الصومالي المشاركين في تثبيت أركانه في مراحله الأولى وهم الشيخ مختار روبو أبو منصور حفظه الله، والشيخ حسن طاهر أويس فك الله أسره، والشيخ أبو بكر الزيعلي رحمه الله، والمعلم برهان شيخ حاشي رحمه الله، مشايخ نحسب أن دفعوا ثمنا غاليا لقاء نصرة أخيهم من مغدور به من قبل الإخوة، ومطارَدٍ حد وقوعه في يد الصليبين وأجهزة الردة.

وقد تسبب ما بيناه في هجرة عكسية لبعض فضلاء المهاجرين منهم الشيخ عبود روغو ابن مدينة ممباسا الأبية، والذي عاد لكينيا مواصلا جهاد الكلمة صاعدا بالحق حتى لقي ربه - كما نحسب - شهيدا بأيدي الصليبيين، ومنهم شباب مهاجرون اعتقلوا في بلدانهم أو امتن الله عليهم بهجرة ثانية لساح الجهاد الآخرى باليمن والشام. والله المستعان.

خاتمة:

إذا لخصنا واقع الساحة اليوم، فإننا نرى أن التنظيم قد شب على طوق العمليات العسكرية والحملات المخابراتية الصليبية الدولية والإقليمية، ولكنه يعاني من مشاكل منهجية عميقة، ابتداء من آلية اتخاذ القرار وتحديد الرؤية الحركية، إلى طبيعة فهم مفاهيم البيعة والمصلحة، إلى التوسع في مسألة التترس والاستخفاف بدماء الشعب المسلم أولا ودماء إخواننا الإستشهاديين وآخرتهم ثانيا (أغلى وأهم سلاح للحركة الجهادية).

تعددت تداعيات تلك الإنحرافات على مستويات عدة، فعلى **المستوى الأول** استغل العدو في معركته الإعلامية والنفسية والمخابراتية على الحركة الجهادية تلك الثغرات، وبيان ذلك أنه اجتهد في استثمار ما وقع من عمليات قتل ومطاردة لعشرات من أعضاء التنظيم من الإدارة، فوضع البرامج لاستقبال كل منشق عن الحركة، وبدأ بالتواصل مع قيادات فاضلة لاقناعها بالإنشقاق منها الشيخ مختار روبو أبو منصور الذي رغم ما حل به بسبب مواقفه مع الأمير أبي الزبير رفض عروضهم ورد عروضهم ردا منكرا، ومنهم الشيخ حسن طاهر الذي اجتهدوا في استمالته حتى وقع في أسرهم وهو لم يزل رافضا لعروضهم، ثم لم يقبل منهم كل ما طالبوه به من إدانة للحركة ونبذ "للعنف" - زعموا.

والكل رأى كيف احتفلت الحكومة العملية وأسيادها بانشقاق زكريا إسماعيل حرسي الذي شغل مسئول استخبارات الجيش مرة في الحركة إلى جانب مناصب إدارية أخرى، وكيف تهافتت وسائل إعلام الغرب لعمل مقابلات معه.

لقد سمع العبد الفقير من ثقات كيف لم تَسَع الولايات الإسلامية بعضا من الإخوة ففروا بجلودهم لمقديشو وسلموا أنفسهم للأجهزة العميلة التي وجدوا في أقبيتها النجاة بنحورهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وعلى **<u>المستوى الثاني</u>** حل بالمجاهدين الذين رفعوا أصواتهم للقيادة بالإصلاح بلاء شديد في أرواحهم وسلامة أبدانهم وحريتهم، مهاجرين وأنصار، حتى صار وصف الحركة بالإستبداد محل اتفاق كل صاحب علم وبصيرة وخبرة بالساحة والعمل، فالحركة عادت وهَمَّشت كواردها الذين لا يستغنى عنهم في الملمات، أفلا تكون قد حكمت على نفسها بالدمار بعد تعاقب الأجيال ورحيل من يدير العمل اليوم وتَبَقِّي الشباب المحتمس قليل العلم طفيف الفهم؟!

وعلى **<u>المستوى الثالث</u>** تسبب الغلو في العمليات والإستهانة بالدماء وغيرها في تنفير حاد للمسلمين عن الحركة المجاهدة، فالأهالي الذين كانو يستقبلون الإخوة في بيوتهم ويمدونهم بالطعام والشراب أثناء قتالهم داخل الأحياء، نفسهم اليوم يبلغون عنهم ويسلمونهم، وقد بلغ بهم الأمر لحد الفرح بكل انحسار لسيطرة الحركة، ولحد بغض كل ما للجهاد علاقة، وهذا مما كسبت أيدينا وحسبنا الله ونعم الوكيل.

اليوم لا نرى مشكلة إلا في الفهم والمنهج، والباقي توابع وتداعيات، وقد أوصلت قيادة الحركة الساحة إلى ما هي عليه اليوم، ونحسب أنه بإمكان أية قيادة – سواء الحالية أو اللاحقة لها – فك طلاسم هذا اللغز بما يلي:

- تمكين أهل العلم والخبرة والكفاءة، عبر تفعيل آلية الشورى، وتعيين الأكفـاء.
- التأصيل العلمي من قبل أهل العلم في الساحة لمسائل شرعية شاع الخلط فيها، كالبيعة والتترس والتكفير وغيرها، ونشر التأصيلات بين عامة المجاهدين والمسلمين، ومكافحة الغلو والشطط الحاصل فيها وعدم التسامح فيه.
- إرساء آلية تقاضٍ لحل المظالم التي للمجاهدين على الإدارة والبت في المسائل الشرعية محل النزاع، ومنحها استقلالا تاما وصلاحيات غير منقوصة,

- كف يد الجهاز الأمني عن السياسة (أعني الخلاف الداخلي المنهجي والإداري) وجعله تحت مراقبة الآلية القضائية السابقة الذكر، والبت في جميع المظالم المتعلقة به، وأهمها السجون السرية التي يجب فتح أبوابها لمراقبة القضاء.
- النظر في أحوال المهاجرين وبحث إيجاد وسيلة لمنع تسلط إدارة الأنصار عليهم سواء دخلوا إداريا فيها أم لم يدخلوا، والبت في مظالمهم من قبل الآلية القضائية السابقة الذكر.

وأما تنظيم قاعدة الجهاد، فيعلم الكاتب غفر الله ذنبه أن الظروف لا تواتيه في عمل شيئ كبير تجاه الموضوع، بل قد لا تواتيه في فهم حقيقة ما يجري من مصدر مستقل، لكن بسبب ما احتمله التنظيم من مسئولية في قبول بيعة حركة الشباب المجاهدين وتزكيتها إلى أمة الإسلام ودعمها بالمشورة والإعلام وما إلى ذلك، يرى العبد الفقير أن على عاتق التنظيم مسئولية فيما يقع في الساحة، لأن ما يحدث إنما يحدث تحت شعاره وباسمه، وقد فطن لذلك من سبقه في الكتابة، فوجهوا الرسالة تلو الرسالة للقيادة بما تيسر من وسيلة.

وإلى جانب تلك المسئولية المذكورة أعلاه، فإن التشويه الحاصل للحركة الجهادية الصومالية سيلحق حتما بتنظيم القاعدة الذي سيخسر – إلم يخسر بالفعل – شعبا احبه وثار ثورته الأعظم – انتفاضة المحاكم – فيما ثار لأجله من أسباب أخرى ذودا عن رجال القاعدة الذين عزم عملاء أمريكا تسلميهم لها، فدفع ثمن احتضانه لهم أبشع احتلال في تاريخه.

فأضعف الإيمان – إلم يقدر التنظيم على غيره! – الكتابة بالنصائح في مواضع الخلل من غير مجاملة إلى قيادة الساحة في رسائل خاصة، وبحث أية وسيلة للتدخل في الأمر من إرسال أو تعيين مُحَكِّمَين يفصلون في الأمور محل النزاع، وغير ذلك.

لقد طالت المناشدات سرا أو جهرا من الناصحين وكثرت، وطال بها الزمان وتباعد، ولم نزل نرجوا أن يفتح الله على هذه الساحة أبواب رحمته فيلهم قادتها الصواب والتوفيق، ولم نزل نرجوا ألا يكون لسان حال أصحاب هذي المناشدات كقول الشاعر:

أَمَرْتُهُمُ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى # فلَمْ يَسْتَبِينُوا الرُّشْدَ إلا ضُحَى الغَدِ

رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا.

وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين